



## كلفة التعليم العالي وفعاليتها التنموية في لبنان: دراسة مقارنة من منظور اقتصاد المعرفة\*

د. عبد الحليم فضل الله

### مدخل: المعرفة واقتصاديات التعليم

تولي اقتصاديات التعليم عناية كبيرة بالموازنة بين التكاليف والعوائد، ويكتسي ذلك أهمية خاصة في مرحلة التعليم العالي التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفرص التوظيف، وتحدد على أساس نتائجها إمكانية النفاذ إلى أسواق العمل.

ومع الانتقال من الاقتصاد الصناعي التقليدي إلى الاقتصاد المعتمد على المعرفة Knowledge-based economy، رجحت كفة المكونات غير الملموسة على غيرها في أنشطة الإنتاج، وتضاعفت أهمية التعليم والتدريب في توفير شروط المنافسة، سواء بين المؤسسات أو بين الدول، فترك هذا التحول أثراً عميقاً على معدلات النمو، بل على النظرية الاقتصادية نفسها. وعلى ضوء ذلك، صار تفسير التفاوت في نمو الناتج المحلي للفرد (GDP per Capita) مرتبطاً بتحسين الإنتاجية العامة للاقتصاد (total factor productivity TFP)، وبالوفورات الخارجية Externalities الناتجة عن المعرفة، أكثر من ارتباطه بزيادة عوامل الإنتاج التقليدية.

وترجع دراسة للبنك الدولي<sup>1</sup> الأسباب الأساسية للنمو في عينة من حوالي ستين دولة، إلى تحسن الإنتاجية العامة للاقتصاد وزيادة رصيد الرأسمال البشري، فبين عامي 1960 و 1992 كان نمو TFP مسؤولاً عن 58% من النمو في مقابل 41% للرأسمال، ثم ارتفعت هذه النسبة بين عامي 1980 و 1992 إلى 65%، و إلى 94% إذا أخذنا بالحسبان الرأسمال البشري. كما كشف سايمون كوزنيتس في كتابه عن النمو الاقتصادي الحديث أن النمو السريع الذي حققته الدول الصناعية حتى ستينات القرن الماضي يعود إلى التفاعل بين المعرفة العلمية والتطبيقات التكنولوجية، ما مكن الاقتصادات الحديثة من تخطي قيد تناقص الغلة<sup>2</sup>.

ولم يقتصر اثر ثورة التكنولوجيا والمعرفة على طريقة عمل الاقتصاد وحده، بل تعداها إلى مناهج تحليل النمو، ففي حين انصب اهتمام النظرية التقليدية على عنصري العمل والرأسمال،

رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

\* ورقة مقدمة الى مؤتمر: الاستثمار في التعليم العالي، تنظيم: المركز الاسلامي للتوجيه والتعليم العالي، بيروت 2011/5/31.

<sup>1</sup> Jean Eric Aubert Jean-Louis Reiffes, Knowledge economies in the middle east and north Africa toward new Development Strategies, world bank, Washington, 2003, P.8

<sup>2</sup> لمزيد من الإيضاح راجع: S.Kuzents, Modern Economic Growth. Rate, Structure, and Spread, Yale University Press, New Haven CT, 1966

ركزت نظرية النمو الجديدة على العناصر غير الظاهرة في عملية الإنتاج، فادخل Solow في ستينات القرن الماضي عنصر التقدم التكنولوجي في معادلة النمو لكن على نحو غير مباشر، ثم قدم Romer في التسعينات مساهمة أساسية ربطت على نحو واضح بين النمو والتطور التقني والمعرفي للمجتمع، فأضاف إلى معادلة النمو عناصر غير منظورة مثل الإبداع ونظم الإنتاج وجودة التعليم والرأسمال الاجتماعي والأمن... وأظهرت الأبحاث التطبيقية أن العناصر المعرفية غير الملموسة لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي في الدول الصناعية ودول الأسواق الناشئة في آسيا، وتوصلت دراسة البنك الدولي آنفة الذكر، إلى وجود علاقة قوية في مئة دولة، بين دليل اقتصاد المعرفة KEI و كل من حصة الفرد من الناتج المحلي، وموقع الدولة على مؤشر الإنتاج- التنافسية GCR Index.

ويعد التعليم واحداً من الركائز الثلاثة لدليل المعرفة KI الذي يحدد جهوزية الدولة معرفياً، وهو أيضاً احد الركائز الأربعة لدليل اقتصاد المعرفة المذكور أعلاه، ومن أصل اثني عشر متغيراً أساسياً يقوم عليها هذا الدليل هناك ثلاثة متغيرات لها علاقة بالتعليم العام ومتغير واحد يتصل بالتعليم العالي.

### مفارقات التعليم والتنمية في المنطقة العربية:

بيّن تقرير دولي عن التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صدر عام 2007<sup>3</sup> أن الصلة بين الإنفاق على التعليم ومعدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية كان واهياً. فعلى مدى السنوات الأربعين الماضية خصصت بلدان المنطقة للتعليم ما معدله 5% من GDP و 20% من النفقات الحكومية، وهذا أعلى مما خصصته البلدان المماثلة، لكن ذلك تزامن مع انخفاض في معدلات النمو، وتضاؤل في نمو الإنتاجية الفردية الذي حقق معدلاً سالبا مقداره % -5.66 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA مقابل 4,1% و 6,78% في جنوب آسيا وإفريقيا على التوالي<sup>4</sup>. والمفارقة هي أن ارتفاع النمو الاقتصادي قابلة في ستينات وسبعينات القرن الماضي انخفاض في مستويات التحصيل العلمي. هذا فضلاً عن أن تقدم مستويات التحصيل العلمي لم يؤد إلى تحسن الإنتاجية الكلية TPF بل كانت إما منخفضة أو سالبة.

ومن التفسيرات المحتملة التي أوردتها التقرير لهذه المفارقة، أن مستوى التعليم في المنطقة بقي منخفضاً على الرغم من معدلات نموه المرتفعة، فالأرقام المطلقة ليست مهمة بحد ذاتها، بل المهم هو المستوى النسبي للتعليم مقارنة بالدول والمناطق الأخرى، حيث يجذب الاستثمار الأجنبي إلى البلدان ذات نواتج التعليم الأفضل.

وتؤيد هذا الاستنتاج، المقارنة بين مؤشر التعليم في المنطقة (وفق مؤشر اقتصاد المعرفة لعام 2009) ومؤشرات التعليم في أقاليم أخرى. فقد بلغ متوسط هذا المؤشر في دول MENA 3,75 (10 هي العلاقة القصوى) في مقابل 8,75 للدول الصناعية السبع، 6,62 لدول أوروبا وآسيا الوسطى، 5 في شرق آسيا والمحيط الهادي، 4,24 المعدل العالمي و 5,05 لأميركا اللاتينية. أي ان نواتج التعليم في هذه المنطقة كانت الأدنى عالمياً باستثناء الدول منخفضة الدخل.

<sup>3</sup> Un parcours non encore achevee, la reform de l'education au moyen orient et Afrique du nord, Bank Mondiale, Washington, 2007. p:3

<sup>4</sup> Jean Eric Aubert & Jean Louis Reiffer, OP.Cit, table 2.1

ومن التفسيرات الأخرى لضعف تأثير التحصيل العلمي على النمو والإنتاجية، تباين توزيع التعليم بين الفئات والمناطق، وبحسب بحوث مطبقة على عدد كبير من الدول فإن التوزيع الأكثر تساوياً للتحصيل العلمي له مردود ايجابي على معدلات النمو ومستويات التنمية البشرية<sup>5</sup>، وفي حال تكافؤ الفرص يؤدي الاستثمار في التعليم إلى تحسّن عدالة توزيع المداخل وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

لكن الإحصاءات الخاصة بالمنطقة تظهر أيضاً علاقة ضعيفة بين العدالة التوزيعية والمساواة في فرص التعليم، فمع مرور الوقت تزداد هذه الأخيرة سوءاً، في حين ان سجل عدالة التوزيع في المنطقة يعد أفضل من غيره، وهذه مفارقة أخرى يمكن ان تعزى إلى انخفاض عائد التعليم العالي، مقارنة بكلفته. وهناك إحصاءات منشورة عن بعض بلدان المنطقة تظهر أن العائد النسبي على التعليم (الدخل الشهري/ كلفة التعليم) ينخفض مع ارتفاع سنوات التحصيل للعاملين في الداخل، فيما تنعكس الآية بالنسبة للمهاجرين الذين ترتفع مداخيلهم نسبة لما أنفقوه على التعليم. في مصر مثلاً؛ بلغ عائد التعليم للمقيمين 5% لما دون الابتدائي و 2% للجامعيين، أما بالنسبة إلى المهاجرين فكان سالباً للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة و 5% للجامعيين. وفي لبنان أظهرت دراسة الأوضاع المعيشية للأسر ان معدلات البطالة ترتفع مع تقدم التحصيل العلمي، فهي 4.2% لفئة الأميين وأقل من 9% لما دون المرحلة الثانوية، و9.7% و11.1% لحملة الشهادات الثانوية والجامعية على التوالي<sup>6</sup>.

وعلى العموم لم يكن لارتفاع الاستثمار في التعليم في دول المنطقة اثر واضح على النمو والعدالة وكذلك على نسب الفقر التي تراجعت بفضل السياسات الاجتماعية وليس بسبب زيادة الإنفاق على التعليم العام والجامعي. وإذا استندنا مثلاً إلى مؤشر نواتج التعليم (وهو مؤشر مركب من أربعة محددات: إمكانية النفاذ إلى التعليم، المساواة في الفرص، النوعية، والكفاءة) يتبين أن الدول الأكثر إنفاقاً على التعليم لا تنصدر قائمة النواتج التعليمية للدول العربية الأربع عشرة المشمولة بالمسح، فلبنان مثلاً مصنّف في عداد الدول متوسطة الأداء، مقارنة بالأردن المدرج بين الدول ذات الأداء المرتفع، على الرغم من أن الإنفاق على التعليم الجامعي للفرد، يبلغ في لبنان ثلاثة أمثال معدله في الأردن، وينطبق الأمر نفسه على الدول الأخرى التي توزعت بين أداء مرتفع للكويت، و أداء متوسط لكل من تونس وإيران ومصر والصفة العربية وقطاع غزة المحتلين والجزائر، و أداء متدن للمغرب وجيبوتي والعراق<sup>7</sup>، وهذا التوزيع لا ينسجم كما هو واضح مع حصة التعليم من مجموع إنفاق كل دولة من هذه الدول .

وهناك سببان على الأقل يقفان وراء ضعف الارتباط بين النمو الاقتصادي من جهة وتحسن معدلات التعليم وخصوصاً التعليم العالي من جهة أخرى:

السبب الأول: هو عدم الاتساق بين الجودة والتكاليف. ففي البلدان الصغيرة يصعب الوصول إلى نطاق الفعالية الأقصى في القطاع الجامعي، وبالتالي تحقيق شروط المنافسة التي تضمن المواءمة بين الأسعار ونوعية المخرجات التعليمية. وهذا يعزز الفرضية التي تنظر إلى نواتج التعليم على أنها سلعة عامة، لأنها تستفيد أكثر من غيرها من الوفورات الايجابية الخارجية Positive externalities، الناشئة عن الاستثمارات العامة في قطاعات المعرفة والمعلومات والبحث والتطوير، ولكنها أيضاً ذات عائد اجتماعي مرتفع جداً لا يمكن تركه لآليات السوق. وبناء عليه فإن تمويل التعليم العالي يجب أن ينظم على نحو يعتمد فيه أساساً على القطاع العام كما هو الحال في فرنسا و ألمانيا..، أو على التمويل المختلط بين القطاع العام والوقفيات وقطاع الأسر، مثل أميركا

<sup>5</sup> للتوسع في هذه النقطة يراجع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010 نيويورك. والذي اعتمد منهجية جديدة يتم فيها تصحيح قيم دليل التنمية البشرية والأدلة الفرعية الأخرى بمعامل عدالة التوزيع GINI.

<sup>6</sup> الجمهورية اللبنانية-إدارة الإحصاء المركزي وآخرون، الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان 2007.

<sup>7</sup>Un Parcours non encore achevee, Op.Cit, p:15

وبريطانيا<sup>8</sup>. و حتى عندما يشارك القطاع الخاص في ظل تشريعات تنص على أن التعليم الجامعي هو قطاع غير ربحي.

السبب الثاني: إذا نظرنا إلى التعليم على أنه استثمار في الاقتصاد المعرفي، فإن الفعالية الاقتصادية للتعليم الجامعي تظل ضئيلة ما لم تعتمد الدولة مقارنة تشمل العناصر الثلاثة الأخرى التي يتكون منها مؤشر اقتصاد المعرفة (فعالية النظام الاقتصادي، الاتصالات والمعلومات، الابتكار والإبداع)، وقد أظهرت الأبحاث المختصة صعوبة عزل اثر التعليم، عن آثار العوامل الأخرى، مما يعني ان انعكاساته الحسنة على النمو والتنمية لن تظهر ما لم يحصل تقدم مماثل على الصعيد المذكورة الأخرى.

إن ضعف العلاقة بين الاستثمار في التعليم الجامعي وبين تكاليفه ونواتجه، وكذلك بين مستوى الإنفاق الوطني في هذا المجال وبين النمو والتنمية الاقتصادية، ليس ناجماً فحسب عن خصائص الأنظمة التعليمية، بل هو متعلق أيضاً بالأساليب التي يعمل الاقتصاد من خلالها والسياسات العامة المتخذ بها، فالنموذج الريعي القائم على الأموال الآتية من الخارج يدفع أسعار وتكاليف الخدمات الاجتماعية الى الارتفاع، ومن بينها التعليم والصحة، فتتضخم تكاليفها بمعدلات تفوق نمو الإنتاجية، أما السياسات العامة فهي تتجه في كثير من البلدان إلى التركيز على الإنفاق الاستهلاكي أو على العمليات الجارية والتقليدية (رواتب وأجور، صيانة، مبان...)، وتخصص نسباً ضئيلة جداً للعمليات التي تكفل النوعية والجودة والتمايز، مثل البحث والتطوير والتدريب، المناهج،

### التعليم العالي في لبنان: كلفة مرتفعة ومتباينة

تتفاوت كلفة التعليم الجامعي في لبنان على نحو كبير بين القطاع الخاص ويضم 40 مؤسسة ومعهد تعليم عال، والقطاع العام المقترص تقريباً على الجامعة اللبنانية، وهناك تباين ملموس أيضاً بين الجامعات الخاصة نفسها، فتراوحت الكلفة الاجتماعية (وتعادل إنفاق الحكومة والأسر) عام 2008 بين حوالي \$1400 للطالب الواحد/ في الجامعة اللبنانية و \$6145/ للطالب في الجامعات الخاصة<sup>9</sup>. ويصل متوسط الإنفاق العام والخاص على الطالب الجامعي الواحد إلى 9820 دولار اميركي تقريباً إذا اعتمدنا الكلفة بمعناها الواسع التي تشمل السكن والنقل والكتب وغيرها، وذلك مقارنة بـ \$2000 للعام الدراسي 1994-1995 (\$1000) للتعليم الجامعي العام مقابل \$3650 للتعليم الخاص) أي أن الكلفة النسبية تضاعفت ما بين أربع وخمس مرات على الأقل فيما ارتفع إجمالي الناتج المحلي للفرد مرتين ونصف فقط.

وبينما كانت كلفة التعليم العالي في المؤسسات الخاصة تتراوح بين ضعفي الكلفة في الجامعة اللبنانية وخمسة أضعافها، على اختلاف الأقساط، ارتفع الفارق إلى ما بين ضعفي أقل الأقساط وما يزيد عن اثني عشر ضعفاً قياساً بأعلاها. لكن الفجوة بين كلفة التعليم العام والخاص ستتخفف إذا أخذنا بعين الاعتبار التركيز الطلابي الكبير في السنوات الأولى بالجامعة اللبنانية ممن لا يتابعون دراستهم بعدها.

في عينة من الدول العربية والأجنبية، يراجع: د. طارق الرؤوف محمد لمزيد من التوسع بشأن أنماط تمويل التعليم الجامعي عامر، مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة، الجزائر: الملتقى الدولي حول "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات"، جامعة محمد خيضر بسكرة-كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ومخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، 21 و22 نوفمبر 2006.

<sup>9</sup> مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية 2009، بيروت 2010، ص: 184-197.

هناك تباين ملحوظ أيضاً في كلفة التعليم بين المؤسسات الجامعية الخاصة نفسها، وبحسب دراسة أعدتها لجنة التنمية البشرية في المجلس الاقتصادي الاجتماعي<sup>10</sup>، تنقسم مؤسسات التعليم الخاص إلى ثلاث فئات: فئة الأقساط العالية أكثر من 15 مليون ل.ل. سنوياً (عشرة آلاف دولار أميركي)، وفئة الأقساط المتدنية أقل من 6 ملايين ل.ل. (أقل من 4 آلاف دولار)، والمؤسسات متوسطة الأقساط أي ما بين أربعة آلاف وعشرة آلاف دولار. أظهرت الدراسة أيضاً أن 45% من الطلاب المستبائين يتحملون رسوماً سنوية تفوق ثمانية ملايين ل.ل. كما بينت أن هناك علاقة وثيقة بين قيمة الرسوم الجامعية ونوع الدراسة، إذ لدى الميسورين فرصة أكبر للوصول إلى الاختصاصات الحيوية ذات المردود المستقبلي المرتفع نظراً لأقساطها الباهظة.

وعلى سبيل المثال كان الإنفاق على الطالب في بعض الجامعات اللبنانية الخاصة على الشكل التالي (عام 2008): \$17000 في الجامعة الأميركية في بيروت، \$10100 في جامعة البلمند، و\$2378 في جامعة بيروت العربية، لكن الاعتماد على الرسوم التي يسدها الطلاب تراوح بين 64% في الجامعة الأميركية، 81% في البلمند، و 86% في العربية، فيكون متوسط الأقساط في الجامعات الثلاث على التوالي \$11032، \$8186، \$2051. اللافت هنا، هو أن الجامعات الخاصة ذات الأقساط المرتفعة، شأنها شأن الجامعات متوسطة ومنخفضة الأقساط، تخصص نسباً متدنية من موازنتها للبحوث التطوير (R&D) لكنها تؤمن موازنات أكبر للهيئة التعليمية، فينخفض لديها عدد الطلاب للأستاذ الواحد فيما يرتفع هذا العدد مع انخفاض معدل النفقات للطالب الواحد أو مع تدني معدل الأقساط. وعلى العموم فإن عبء التعليم العالي مرتفع في لبنان ولا يتناسب مع الأوضاع المعيشية للغالبية العظمى من الأسر، فلو افترضنا أن متوسط دخل الأسرة الشهري يساوي \$900<sup>11</sup>، وأخذنا بالاعتبار أن متوسط الأقساط السنوية في الجامعات الخاصة لا يقل عن \$5000، فإن كلفة التعليم الخاص للطالب الواحد تساوي نظرياً 46,3% من متوسط الدخل الاسري. وبما أن متوسط إنفاق الأسر على التعليم ما بعد الثانوي هو 2,4% من مجموع الإنفاق ويتراوح بين 4,4% لشريحة المداخيل العليا، و0,6% فقط للشريحة الدنيا عام 2004، فسنرى بوضوح كيف أن التعليم العالي الخاص يستهدف جزءاً من الفئة الدخلية الأعلى التي تضم 7,2% فقط من مجموع الأسر، إذا أغفلنا التحويلات والإعانات والإنفاق المكمل البالغ أكثر من 1% من الناتج.

### اتجاهات التمويل ومستوياته

هناك ثلاثة اتجاهات بشأن تمويل التعليم العالي، الأول ينظر إلى التعليم على أنه نشاط استثماري يتوخى الربح، ويدعو من ثم إلى إلغاء المجانية، واتجاه ثان يرى التعليم سلعة عامة Public good، ينبغي للدولة ان تمولها، فيما يدعم الاتجاه الثالث التمويل المختلط.

ومع أن لبنان اعتمد الخيار الثالث، إلا أنه عانى في العقد الأخير من الظاهرة التي عرفت دول الخليج الصغرى وهي انتشار الجامعات الخاصة بوصفها مشاريع تجارية لا مؤسسات ذات أهداف اجتماعية كما هو حال الدول ذات التجارب العريقة. وهذا من أهم أسباب تقهقر جودة التعليم العالي وإخفاقه في تلبية متطلبات السوق والتنمية في آن معاً.

وقد عرف لبنان نمواً مطرداً في الإنفاق على التعليم بجميع مراحلها، فارتفعت كلفة تشغيل النظام التعليمي من 8,6% عام 1973 إلى أكثر من 13% حالياً، وما بين عامي 1994 و 2010 حقق

<sup>10</sup> لمزيد من الإيضاح راجع: روجيه نسناس وآخرون، نهوض لبنان- نحو رؤية اقتصادية واجتماعية وآخرون، بيروت: دار النهار للنشر، الطبعة الأولى، كانون ثان 2007. ص 367-388.

<sup>11</sup> احتسب هذا المتوسط على نحو تقريبي بالاعتماد على: متوسط إنفاق الفرد كما ورد في دراسة ميزانية الأسر 2004-2005 (إدارة الإحصاء المركزي)، ودراسة الفقر النمو وتوزيع المداخيل (UNDP، 2008)، وذلك بعد استبعاد اثر التحويلات والادخار.

الإنفاق على التعليم العالي نمواً سنوياً يعادل 17% تقريباً في مقابل ما لا يزيد عن 8% نمواً اسمياً في الناتج الإجمالي في المدة نفسها، كما تضاعف حجم الإنفاق الحكومي على التعليم العالي عشر مرات تقريباً خصص جزء صغير منه فقط للإنفاق الاستثماري.

ترافقت الزيادة في الإنفاق، مع ارتفاع ملحوظ في كلفة التعليم قياساً إلى المعدل العام، فبين 2007 و 2011 سجل مؤشر أسعار الاستهلاك زيادة مقدارها 14,1%، فيما ارتفعت كلفة التعليم في المدة نفسها بنسبة 21,7%، وللمقارنة بلغت الزيادة في كلفة كل من الخدمات الصحية، والألبسة، والتجهيزات المنزلية 4% و 12,8 و 8,6% على التوالي، ما يدل على أن نمو العرض والطلب لم يكن متناسباً البتة في هذا القطاع.

ويحتل لبنان الصدارة تقريباً في نسبة الإنفاق الخاص على التعليم إلى الناتج الإجمالي والبالغ 9,1% مقارنة بـ 1,2% لليابان، و 2,8% لكوريا، و 0,4% فرنسا<sup>12</sup>، في حين لم يتجاوز الإنفاق العام 3,6% من الإنتاج الإجمالي، في مقابل 7,3% في تونس، و 5,9% في الولايات المتحدة الأمريكية و 5,9% لفرنسا<sup>13</sup> أي أن الصدارة التي يتمتع لبنان تعود إلى الإنفاق الخاص وليس الإنفاق العام، بينما يستفيد القطاع الخاص أيضاً من المنح والتقديمات الحكومية التي لا تقل عن 3% من مجموع موازنات مؤسسات ومعاهد التعليم العالي في لبنان.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو التالي: ما مدى التوازن بين زيادة كلفة التعليم العالي ونمو الإنفاق العام والخاص عليه من جهة، وبين العوائد الاجتماعية والاقتصادية المحققة نتيجة هذا الإنفاق من جهة ثانية، وهذا ما سنحاول الإجابة عليه لاحقاً.

### الفعالية التنموية والاقتصادية للتعليم العالي في لبنان

سنحاول هنا تقويم فعالية الإنفاق على التعليم العالي على المستوى الكلي لا الجزئي، وذلك ضمن منهجية تقوم على مقارنة النتائج بين لبنان وغيره من البلدان، ومتابعة التغير في المؤشرات المحققة خلال العقدين الماضيين بالتزامن مع تغير الكلفة على الصعيد الوطني.

يقع لبنان في صدارة الدول العربية ودول منطقة الاسكوا في قائمة نسبة الالتحاق بالتعليم العالي قياساً إلى الشريحة العمرية المقابلة، حيث زادت هذه النسبة من 39% عام 2001 إلى 51,6% عام 2007، بينما كانت 30% في السعودية و 20% في قطر و 30,9% في الأردن و 32% في البحرين<sup>14</sup> كما أعطى تقرير التنمية البشرية 2008/2007 لبنان معدلاً مرتفعاً لدليل التعليم مقداره 0.87% أي أعلى من متوسط الدول النامية البالغ 0.725 والدول العربية 0.687 ودول شرق آسيا والمحيط الهادئ 0,836 وكان معدله اقرب إلى الدول ذات التنمية المرتفعة ( 0.922 ) منه إلى الدول متوسطة الدخل<sup>15</sup> 0.738.

لكن النتائج الأولية الواردة أعلاه غير كافية للحصول على تقويم دقيق لأداء قطاع التعليم العالي، بل لا بد من مقارنة مؤشرات التعليم العالي بكل من: كلفة ومعدل الإنفاق، دليل التعليم، دليل التنمية البشرية، دليل اقتصاد المعرفة، والإنتاجية. وهذا ما سيرد تفصيله في الجداول والفقرات التالية.

<sup>12</sup> Charbel Nahas, Financing And Political Economy of Higher Education, Op.Cit, p.23

<sup>13</sup> عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008.

<sup>14</sup> المجموعة الإحصائية لمنطقة الاسكوا 2010؛ العدد التاسع والعشرون؛ الأمم المتحدة- نيويورك 2010.

<sup>15</sup> تقرير التنمية البشرية 2008/2007: محاربة تغير المناخ؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

جدول (1) القيمة المطلقة والنسبية للإنفاق على التعليم الخاص للطلاب الواحد في مقابل دليل التعليم ودليل الناتج المحلي ودليل اقتصاد المعرفة في بعض الدول العربية.

الدولة	الموازنة للطلاب الواحد (\$)	نسبة الموازنة للطلاب الواحد/ حصة الفرد من الناتج (%)	قيمة دليل التنمية البشرية HDI	قيمة دليل التعليم	قيمة دليل الناتج المحلي	قيمة دليل اقتصاد المعرفة KEI
الإمارات المتحدة	15651	27%	0.868	0.789	-	6.73
الكويت	15042	28.3%	0.891	0.871	-	5.85
الأردن	2430	66%	0.773	0.868	0.670	5.54
البحرين	2207	7.5%	0.866	0.864	-	6.04
لبنان	6145	100±%	0.772	0,871	0.671	4.81

أعد هذا الجدول بالاستناد إلى:

- التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية، م.س
- تقرير التنمية البشرية 2007/2008، م.س

جدول (2) نسبة الاتفاق على التعليم من الناتج مقابل دليل اقتصاد المعرفة KEI ودليل التنمية البشرية HDI في بعض الدول.

الدولة	الاتفاق على التعليم نسبة إلى الناتج المحلي (%)	HDI	دليل التعليم	دليل الناتج	KEI (2009)
لبنان	13,1%	0,772	0,871	0,671	4,81
تركيا	3,7%*	0,775	0,812	0,74	5,55
تونس	7,3%*	0,766	0,75	0,739	4,42
هنغاريا	5,5%	0,874	0,958	0,866	8,00
كوريا	6,6%	0,921	0,98	0,9	7,82
فرنسا	6,2%	0,952	0,982	0,954	8,4
الولايات المتحدة الأمريكية	7,1%	0,951	0,971	1	9,01
اليابان	4,8%	0,953	0,946	0,959	8,42

اعتمد في إعداد هذا الجدول على:

- تقرير التنمية البشرية 2008/2007.
- البنك الدولي، KEI، 2009.

\* الإنفاق الحكومي فقط

جدول (3) مؤشرات عن لبنان ما بين عامي 1995 و 2007 (أرقام ومعدلات تقريبية)

المؤشر	1995	2007
نسبة الإنفاق على التعليم العالي من GDP	2,5%	4,1%
الإنفاق الوطني على الطالب الجامعي الواحد \$	2000	6900
الإنتاجية للعامل الواحد \$ (بأسعار 1995)	14000	14000 ±
متوسط اجر الفرد شهرياً	689 ألف ليرة	700 ألف ل.ل.
دليل التنمية البشرية HDI	0,794	0,772
دليل التعليم	0,86	0,871
دليل الناتج	0,75	0,671

تقارن الجداول الثلاثة بين النتائج التي حققها لبنان ونتائج دول عربية وأجنبية مختارة، وترصد كذلك تغير المؤشرات في لبنان خلال عشر سنوات، وذلك على ضوء التغيرات في نسب الإنفاق على التعليم العالي والعام (بحسب توافر الأرقام). وسنعمد اعتماداً على المعطيات أعلاه إلى تحليل الفعالية في المجالات الثلاثة التالية:

### 1. الفعالية في مجال تحقيق أهداف قطاع التعليم: تظهر الأرقام ضعف العلاقة بين مستوى

الإنفاق على التعليم وحصّة الطالب من موازنة التعليم من جهة وبين قيمة دليل التعليم من جهة ثانية. فحصّة الطالب الواحد من موازنة التعليم العالي بالأرقام المطلقة هي أعلى مرتين ونصف تقريباً من الحصّة نفسها في كل من الأردن والبحرين، ومع ذلك كان دليل التعليم في الدولتين قريباً جداً من معدله في لبنان.

ومع أن نصيب التعليم العالي من الناتج المحلي تضاعف تقريباً بين عامي 1995 و 2007، وزادت كلفة الطالب الجامعي بالأرقام المطلقة أكثر من ثلاث مرات، طرأ تحسن طفيف على دليل التعليم. ولا يمكن هنا غض النظر عن أن نسب الالتحاق بالتعليم الجامعي في لبنان ارتفعت من 39% عام 2001 إلى 51.6% عام 2007، لكن الفضل في ذلك لا يعود بالضرورة إلى ضخامة الإنفاق لأن دولاً عربية أقل إنفاقاً حققت تقدماً نسبياً أكبر (مثلاً ارتفعت نسبة الالتحاق في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين من 28.2% إلى 46.2% في المدة نفسها).

ومن جهة أخرى سجل متوسط عدد الطلاب للأستاذ الجامعي الواحد 11.4، لكنه يصل إلى ثلاثة أضعاف هذا المعدل في بعض الجامعات، و 14.1 في الجامعة اللبنانية وينخفض إلى أقل من ثمانية في الجامعات العريقة. وبالمقابل تتراوح نسبة المتخرجين لعدد الطلاب ما بين 24% في الجامعات العريقة و 8% في المعاهد الدينية، و 12% في الجامعة اللبنانية و 16%

معدلاً عاماً<sup>16</sup>، ليكون معامل الارتباط العكسي بين المتغيرين (- 0.62)، وهي قيمة متدنية نسبياً وتدل على أنّ الفعالية لا تتعلق بحجم الإنفاق للطالب الواحد بقدر تعلقها بطريقة توزيع هذا الإنفاق.

**2. الفعالية التنموية:** لم يكن للإنفاق على التعليم العالي تأثير يذكر على معدلات الدخل الفردي، فالأردن ولبنان حققا نتائج متطابقة في دليل الناتج المحلي عام 2007، على الرغم من فجوة الإنفاق الكبيرة على التعليم العالي الخاص بين البلدين، ويظهر الجدولان (1) و (2) أيضاً صلة ضعيفة بين معدلات الإنفاق على التعليم العالي والعام وبين قيمة دليل التنمية البشرية HDI، فحصة الإنفاق على التعليم من الناتج هو الأعلى في لبنان بين قائمة الدول التسع الواردة في الجدول (2)، مع ذلك فقد سجل أقل قيمة لدليل التنمية البشرية (باستثناء تونس) ودليل الناتج. ويؤكد الجدول (3) هذا الاستنتاج، فمع أنّ كلفة التعليم العالي زادت بين عامي 1995 و2007، وزاد معها الإنفاق الخاص والعام عليه، إلا أن تراجعاً طفيفاً طرأ على قيمة دليل التنمية البشرية، فيما تراجع دليل الناتج (الذي يقيس حصة الفرد من الناتج الإجمالي مصححة بتعديل القيمة الشرائية Purchasing power parity) تراجعاً ملحوظاً، وبقيت إنتاجية العامل بالأسعار الثابتة على حالها تقريباً في المدة نفسها.

**3. الفعالية العامة:** ونقصد بها الانعكاسات الايجابية للتعليم على الأداء الاقتصادي العام، ويعبر عنها أفضل تعبير كل من دليل اقتصاد المعرفة الذي يشير إلى مدى توظيف البلد للمدخلات المعرفية في عملية الإنتاج، ومؤشر الإنتاجية العامة للاقتصاد TFP الذي يقيس الزيادة في الإنتاجية غير المرتبطة بزيادة العمل والرأسمال.

الأرقام الواردة في الجداول تشير بوضوح إلى أن الإنفاق على التعليم الجامعي والمكاسب التي حققها لبنان على صعد التعليم المختلفة، لم يتم توظيفها في الاقتصاد ولم تعزز الجوانب المعرفية في الإنتاج، فمؤشر اقتصاد المعرفة Knowledge Economy Index في الأردن مثلاً يساوي 5.54 (من 10) مقابل 4.81 فقط للبنان أي أقل بقليل من معدل الدول متوسطة الدخل.

إن ضعف امتصاص المدخلات المعرفية في الإنتاج، يفسر بدوره النمو المتواضع للإنتاجية الكلية TFP في الاقتصاد اللبناني، ومؤخراً قدر البنك الدولي هذه الإنتاجية في لبنان بـ 38 فقط في مقابل 100 للبرازيل<sup>17</sup>، وهو البلد الذي كان أقل منّا إنفاقاً على التعليم، مع ذلك فإن لديه سجل أفضل على مستوى دليل اقتصاد المعرفة 5,66، ودليل التنمية البشرية 8,00، ودليل التعليم 0,883.

وفي الوقت الذي كانت ترتفع فيه موازنات الجامعات بأسرع من زيادة عدد الطلاب، عرف لبنان زيادة في معدلات الهجرة، وهذا مرده إلى نقص الفعالية العامة للتعليم العالي، بل يمكن القول أن تحسن مستويات التعلم صارت عامل طرد للطاقات المؤهلة إلى الخارج. وقد بين

<sup>16</sup> لمزيد من التوسع بخصوص الأرقام والمعدلات يراجع: مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية، م.س؛ و: Nahas, Charbel, Financing And Political Economy of Higher Education, Economic Research Forum, Amman, April 2009

<sup>17</sup> Toufic Gaspard, Anatomy Of The Post War Lebanese Economy 1993-2010, Conference held by: The Lebanese Economic Association & Friedrich Naumann Stiftung, Beirut, November 23-24,p:7.

استطلاع المجلس الاقتصادي الاجتماعي أن طلاب الجامعات الخاصة يعلقون آمالاً كبيرة على فرص العمل المتوفرة في البلاد العربية والأجنبية.

## خلاصة واستنتاجات:

إن بؤرة المشكلة في قطاع التعليم العالي، هي من ناحية في النمو السريع للكلفة دون زيادة موازية في نواتج التعليم وعوائده، ومن ناحية ثانية في صعوبة توظيف هذه النواتج إن وجدت داخل الدورة الاقتصادية. فأهداف النمو والتنمية لا ترتبط بتراكم رأس المال البشري فحسب، بل تعتمد كذلك على استمرار تدفقه بمواصفات جيدة، وتمكن المجتمع وقطاعات الاقتصاد من استخدامه والاستفادة منه كما ينبغي. وعلى هذا الصعيد حقق لبنان معدلاً قريباً من متوسط الدول المتوسطة الدخل في دليل رصيد رأسمال البشري (0.51)، وكان معدله أعلى من المتوسط في دليل تدفق رأسمال البشري، لكن نتائجه كانت متدنية فيما خص دليل الاستفادة من رصيد رأسمال البشري، ما يثبت ان لدى الاقتصاد اللبناني قدرة محدودة على استيعاب مخرجات التعليم العالي، تلك التي لا تترك أثراً يذكر على مؤشرات الأداء الاقتصادي العام. ومن أسباب ذلك:

أولاً: ارتفاع كلفة التعليم العالي مقارنة بجودة عوائده، وهذا يعود إلى:

أ) فائض الإنفاق على التعليم العالي غير الحكومي، و نمو الطلب بمعدلات تفوق نمو العرض. و قد فاقم من انعكاسات ذلك على التكاليف، تحول التعليم الجامعي في لبنان تدريجياً إلى قطاع موجه إلى الداخل، حيث تناقصت نسبة غير اللبنانيين المنتسبين إلى جامعات لبنانية من 57.3% عشية الحرب الأهلية إلى أقل من 12% عام 2000-2001<sup>18</sup>، وهذا دليل آخر على ان ارتفاع كلفة التعليم قياساً إلى عوائده أسهم في تدني الفعالية وهو يخرج لبنان تدريجياً من المنافسة الإقليمية.

ب) - الافتقار إلى مخطط توجيهي عام للجامعات يضبط توسعها على إيقاع الحاجات الاجتماعية والمناطقية والاقتصادية. فنتيجة التوزيع العشوائي للجامعات وكثافة تأسيسها في فترة زمنية قصيرة نسبياً ( 1999 - 2004 ) على قاعدة الزبائنية السياسية والمحاصصة، برزت ظاهرة التجهيز الزائد على المستوى الوطني، ووجدت مؤسسات جامعية عدة تعمل بأقل من الطاقة القصوى، ما أدى إلى رفع متوسط الكلفة، المرتفعة أصلاً بسبب التحويلات والتدفقات المالية التي تضغط على أسعار الخدمات غير المتداولة دولياً.

ج) - عدم وجود نص قانوني ملزم، يشدد على إن التعليم العالي هو "سلعة عامة" لا سلعة تجارية، كما هو الحال في بلدان عربية وأجنبية. هذا بغض النظر عما إذا كان القطاع العام أو القطاع الخاص هو من يتولى توفير خدمات التعليم. إن نصاً كهذا سيحول دون دخول المستثمرين الباحثين عن أرباح طائلة من إلى هذا القطاع كما يحصل الآن.

ثانياً: لم يحقق الاستثمار في التعليم الخاص وفورات خارجية Externalities Positive تذكر، من شأنها تحسين البيئة العامة التي يعمل فيها الاقتصاد. ومن أسباب ذلك:

<sup>18</sup> Nahas, op.Cit,p:11

1- انخفاض نسبة مخصصات البحوث إلى مجموع موازنات الجامعات الحكومية وغير الحكومية، فباستثناء الجامعة الأميركية في بيروت، وجامعة البلمند، وجامعة بيروت العربية، تخصص الجامعات السبع وثلاثين الأخرى وكل الجامعات التي أسست حديثاً نسباً ضئيلة من موازاناتها للبحوث، فيما تذهب غالبية هذه الموازنات إلى الإنفاق على البنود التقليدية والجارية<sup>19</sup>.

2- مع أن مؤشرات التعليم العالي جيدة في لبنان قياساً إلى البلدان الأخرى، فإن آثاره الاقتصادية ستظل مكتومة ما لم يحقق البلد تقدماً على مستويات عدة، ومن بينها المسارات الأربعة التي تشكل دليل اقتصاد المعرفة KEI و التعليم هو واحد منها. فلبنان المتقدم على كل من تركيا وتونس في المكون الخاص بالتعليم في هذا الدليل، يتأخر عنهما معاً في مؤشر التجديد والابتكار وعن تركيا وحدها في دليل فعالية النظام الاقتصادي.

**ثالثاً:** حتى الآن ليس هناك عدالة نسبية في توزيع التعليم العام والجامعي في لبنان بين الفئات والمناطق، مع ان هذا يعد شرطاً مهماً لتحقيق الفعالية الاقتصادية والتنموية للقطاع وللاقتصاد. وقد تبين لنا سابقاً، كيف أن الكلفة الباهظة للتعليم العالي الخاص في لبنان، لا تلائم إلا جزءاً صغيراً من فئة أصحاب المداخيل العليا، اذا استبعدنا التحويلات والإعانات والتقديمات الاجتماعية، التي قد تعدل قليلاً هذه الصورة.

وإذا تتبعنا التغير في نمط إنفاق الأسر بين عامي 1997 و 2004، بعد استبعاد اثر ارتفاع الأسعار، يتبين أن الفئات الدخلية الواقفة عند حافة خط الفقر، انخفض إنفاقها على التعليم إلى النصف تقريباً نسبة إلى مجموع إنفاقها، بينما ارتفع إنفاق الشريحة العليا على التعليم في المدة نفسها من 9 % إلى 14.5 % تقريباً، وهذا يعزز القناعة بتراجع عدالة توزيع التعليم العالي.

النتيجة نفسها تظهر بطريقة أخرى، فالطلاب الآتون من المدارس الرسمية يمثلون 18 % فقط من مجموع طلاب الجامعات الخاصة، وما بين 2 % و 5 % فقط من الجامعات الكبرى<sup>20</sup>، بينما تصل نسبة الملتحقين بالمدارس الحكومية إلى 36 % من مجموع التلامذة في لبنان و 53 % من طلاب المرحلة الثانوية. وبوسعنا أن نتوقع أيضاً التوزيع غير المتكافئ للتعليم العالي الخاص (العالي الجودة) بين المناطق، إذا علمنا أن متوسط الأجر السنوي للأفراد هو أقل من المتوسط العام في المحافظات الأربع: الجنوب، النبطية، الجنوب، البقاع والشمال، في حين أنه أعلى من المتوسط العام في بيروت وجبل لبنان.

ومن نافل القول الإشارة أخيراً إلى أن نظام التعليم العالي لا يتناسب مع الحاجات الفعلية للاقتصاد ومتطلبات تطويره، وهذا ما نجده في توقعات غالبية الطلاب المنتسبين إلى جامعات، الذين يميلون إلى التشاؤم بإمكانية الحصول على فرصة عمل في لبنان في مجال الاختصاص بعد التخرج، وهذا ما تؤكد أيضاً تيارات الهجرة التي تخرج محملة بالطاقات البشرية المؤهلة وتصطبغ معها إلى الداخل موجات من العمال غير المدربين وغير المؤهلين علمياً.

<sup>19</sup> راجع: التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية، م.س، ص: 697  
<sup>20</sup> نسناس، نهوض لبنان، م.س